48 دولة الأكثر عرضة للنقص بهذا المجال تواجه زيادة مجمعة في فواتير وارداتها بقيمة 9 مليارات دولار

صندوق النقد: حرب أوكرانيا سببت أسوأ أزمة غذاء عالمية منذ 2008

تآكل الاحتياطيات للكثير من الدول الهشة المتضررة من الصراع والتي تواجه بالفعل مشاكل في ميزان المدفوعات

"وكالات": أكد صندوق النقد الدولي، أن الاضطرابات التي سببتها حرب أوكرانيا لتدفقات الحبوب والأسمدة أدت إلى أسوأ أزمة للأمن الغذائي منذ تلك التي أعقبت الانهيار المالي العالمي 2007-2008 على الأقل، إذ يواجه نحو 345 مليون شخص الآن نقصا يهدد حياتهم.

ويقدر تقرير بحثي جديد لصندوق النقد الدولي أن 48 دولة الأكثر عرضة لنقص الغذاء تواجه زيادة مجمعة في فواتير وارداتها بقيمة 9 مليارات دولار في عامي 2022 و2023 بسبب القفزة المفاجئة في أسعار المواد الغذائية والأسمدة بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا.

وقال الصندوق إن هذا سيؤدي إلى تآكل الاحتياطيات للكثير من الدول الهشة المتضررة من الصراع والتي تواجه بالفعل مشاكل في ميزان المدفوعات بعد الجائحة وارتفاع تكاليف الطاقة.

وقالت المديرة العامة كريستالينا غورغيفا ومسؤولون آخرون في صندوق النقد الدولي، في منشور على مدونة المنظمة "لهذا العام وحده، نقدر احتياجات البلدان الأكثر انكشافا (على التداعيات) بما يصل إلى سبعة مليارات دولار لمساعدة الأسر الأكثر فقرا على مواجهة الأمر".

أضافوا أن الحرب زادت أزمة الغذاء المتفاقمة منذ عام 2018 سوءا، ويرجع ذلك جزئيا إلى زيادة وتيرة وشدة الصدمات المناخية والصراعات الإقليمية.

ودعا الصندوق إلى زيادة سريعة في المساعدات الإنسانية من خلال برنامج الأغذية العالمي ومنظمات أخرى، وكذلك إجراءات مالية مستهدفة في البلدان المتضررة لمساعدة الفقراء. لكنه قال إنه على الحكومات إعطاء الأولوية لمكافحة التضخم.

كما دعا الصندوق إلى إلغاء حظر تصدير المواد الغذائية وإلى إجراءات حمائية أخرى، مشيرا إلى أبحاث البنك الدولي التي أظهرت أن هذا الحظر هو سبب ما يصل إلى 9% من الزيادة في أسعار القمح العالمية.

من ناحية أخرى، قال صندوق النقد أمس، إن مجلسه التنفيذي وافق على نافذة جديدة لقروض مواجهة الصدمات الغذائية، في إطار أدواته الحالية للتمويل الطارئ لمساعدة البلدان المعرضة للخطر على التعامل مع نقص الغذاء والتكاليف المرتفعة الناجمة عن الحرب الروسية في أوكرانيا.

أضاف أن "نافذة الصدمات الغذائية" ستفتح لمدة عام واحد من خلال برنامجي "التسهيل الائتماني السريع" و"أداة التمويل السريع" للبلدان التي يعاني ميزان مدفوعاتها من احتياجات ملحة والتي "تعاني من نقص حاد في الأمن الغذائي، أو أزمة حادة في الواردات الغذائية، أو أزمة في واردات الحبوب".

غورغيفا: نقدر احتياجات البلدان الأكثر انكشافا على التداعيات بما يصل إلى 7 مليارات دولار

وقال الصندوق إن تحسين إنتاج المحاصيل وتوزيعها، بما في ذلك عبر زيادة تمويل التجارة، أمر حيوي أيضا لمواجهة صدمة أسعار الغذاء الحالية. وأضاف أن الاستثمارات في الزراعة المقاومة لتغيرات المناخ وإدارة المياه والتأمين على المحاصيل عوامل ضرورية أيضا لمواجهة الجفاف وغيره من الأحداث المناخية التي لا يمكن التنبؤ بها.

وحدد الصندوق السودان وقيرغيزستان وروسيا البيضاء وأرمينيا وجورجيا على أنها الأكثر اعتمادا على الواردات الغذائية الأوكرانية والروسية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل البلدان الأكثر اعتمادا على الأسمدة الأوكرانية والروسية مولدوفا ولاتفيا وإستونيا وباراغواي وقيرغيزستان.

صندوق النقد الدولي يحذر من تداعيات حرب أوكرانيا على الغذاء العالمي

إجمالي الإيرادات المرجحة لعام 2025 حوالي 1.205 تريليون

ميزانية السعودية 2023 تتوقع إنفاق 1114 مليار ريال وفائضاً بـ 9 مليارات ريال

الجدعان: الفوائض سيتم توجيهها لتعزيز الاحتياطيات الحكومية ودعم الصناديق الوطنية

السعودية تعتزم توجيه الفوائض المالية لتعزيز الاحتياطيات الحكومية ودعم الصناديق الوطنية

"العربية نت": أعلنت وزارة المالية السعودية في بيان تمهيدي، الميزانية التقديرية لعام 2023، حيث قدرت الإيرادات بنحو 1123 مليار ريال، والنفقات بـ 1.114 تريليون ريال، بفائض 9 مليارات ريال.

وتوقعت وزارة المالية أن تبلغ إيرادات العام الجاري 1.222 تريليون ريال والنفقات 1.132 تريليون ريال، أي بفائض 90 مليار ريال.

وفقا للبيان التمهيدي للميزانية، من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات لعام 2025م حوالي 1.205 تريليون ريال، والنفقات نحو 1.134 تريليون ريال.

وقال وزير المالية السعودي محمد الجدعان، إنه في ضوء هذه التطورات واستكمالا لمسيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى تبني سياسات مالية تساهم في تحقيق الاستقرار والاستدامة للميزانية العامة للدولة، فإنه من المقدر أن تحقق ميزانية العام 2023م فوائض بنحو 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

وأضاف الجدعان أن تلك الفوائض سيتم توجيهها لتعزيز الاحتياطيات الحكومية ودعم الصناديق الوطنية، مع النظر في إمكانية التعجيل في تنفيذ بعض البرامج والمشاريع الاستراتيجية ذات البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك وفق الاستدامة المالية.

وذكر الجدعان أن من المقدر أن تحقق ميزانية العام 2023م فوائض بنحو 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مبينا أن تلك الفوائض سيتم توجيهها لتعزيز الاحتياطيات الحكومية، ودعم الصناديق الوطنية، مع النظر في إمكانية التعجيل في تنفيذ بعض البرامج والمشاريع الاستراتيجية ذات البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك وفق الاستدامة المالية

وأشار الجدعان إلى أنه على الرغم من توقعات تحقيق فوائض في ميزانية العام 2023م، إلا أن الحكومة ستستمر في عمليات الاقتراض المحلية والدولية، بهدف سداد أصل الدين المستحق خلال العام 2023م وعلى المدى المتوسط واستغلال الفرص المتاحة حسب أوضاع السوق لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي لإعادة تمويل مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة ولتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية، إضافة إلى استغلال فرص الأسواق لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل بهدف تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية التي من شأنها تعزز النمو الاقتصادي.

Play Video

قال رئيس الأبحاث في شركة الراجحي المالية مازن السديري، في مقابلة عبر الهاتف مع قناة "العربية"، إن إيرادات الميزانية السعودية في عام 2023، والتي تم الإعلان عنها مساء الجمعة، تقوم على 76 دولاراً كسعر لبرميل النفط.

وأضاف السديري "76 دولارا هو سعر متحفظ، وواقعي جدا".

وأكد أنه ووفقا لتقديرات "الراجحي المالية"، فإن أسعار البترول سيكون متوسطها حتى نهاية العام 98 دولارا، وعلى إنتاج السعودية 10.8 سيعطي ناتج بترولي للمملكة بنحو 820 مليار ريال، وسينعكس على ارتفاع النفقات 18%، في 2023".

يذكر أن وزارة المالية تُصدر البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2023م كأحد عناصر سياسة الحكومة في تطوير منهجية إعداد الميزانية العامة، ووضعها في إطار مالي واقتصادي شامل على المدى المتوسط، وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي، والتخطيط المالي لعدة أعوام.

ويهدف البيان إلى إطلاع المواطنين والمهتمين والمحللين على أهم التطورات الاقتصادية المحلية والدولية التي تؤثر على إعداد ميزانية العام القادم، وأهم المؤشرات المالية والاقتصادية لعام 2023م وعلى المدى المتوسط، كما يستعرض البيان أهم البرامج والمبادرات المخطط تنفيذها خلال العام المالي القادم والمدى المتوسط في إطار مستهدفات رؤية المملكة 2030.كانت قيمة فائض الميزانية السعودية قد تجاوزت 135 مليار ريال في النصف الأول من 2022، شملت 57.5 مليار ريال، في الربع الأول من 2022، و77.9 مليار ريال، في الربع الثاني. وشهد إجمالي الإيرادات في النصف الأول من 2022، ارتفاعاً بنسبة 43%، إلى 648.3 مليار ريال، مقابل 452.8 مليار ريال، في النصف الأول من 2021.

وبلغ إجمالي المصروفات الفعلية للربع الثاني من 2022، نحو 292.4 مليار ريال، مقابل 292.45 مليار ريال، في الربع الثاني من 2021، بزيادة 16%. فيما بلغ حجم مصروفات النصف الأول من 2022، وبلغت قيمتها 512.9 مليار ريال، مقابل 464.9 مليار ريال، في الفترة المقابلة من 2021، بزيادة 10%.

التعجيل بتنفيذ بعض البرامج والمشاريع الإستراتيجية ذات البعدين الاقتصادي والاجتماعي وفق الاستدامة المالية

الخام الأمريكي سجل هبوطا في الأسعار بنسبة 25 %

أسعار النفط تسجل تراجعا قياسيا في الربع الثالث.. "برنت" هبط 23 %

أسعار النفط تراجعت في جلسة أمس الأول الجمعة

"وكالات": تراجعت أسعار النفط في جلسة أمس الأول الجمعة، في تعاملات متقلبة لكنها حققت أول مكاسب أسبوعية لها في 5 أسابيع مدعومة باحتمال موافقة مجموعة أوبك+ على خفض إنتاج الخام عندما تجتمع في الخامس من أكتوبر.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت لشهر نوفمبر والتي انقضت أمس الجمعة بمقدار 53 سنتا، أو 0.6 %، إلى 87.96 دولار للبرميل. وهبطت العقود الآجلة لشهر ديسمبر الأكثر نشاطا 2.07 دولار إلى 85.11 دولار للبرميل.

كما تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.74 دولار، أو 2.1 %، إلى 79.49 دولار للبرميل عند التسوية.

وصعد كل من برنت وغرب تكساس الوسيط بأكثر من دولار في وقت سابق من الجلسة لكنهما تراجعا بفعل أنباء عن ارتفاع إنتاج أوبك النفطي في سبتمبر إلى أعلى مستوياته منذ 2020، متجاوزا الزيادة التي تعهدت بها الدول المنتجة لهذا الشهر، وذلك بحسب مسح لرويترز.

وارتفع الخامان برنت وغرب تكساس الوسيط 2 % و1 % على أساس أسبوعي ليسجلا أول ارتفاع أسبوعي لهما منذ أغسطس ، وذلك بعد أن سجلا أدنى مستوياتهما في 9 أشهر هذا الأسبوع.

وارتفعت أسعار النفط مدعومة بانخفاض الدولار في وقت سابق من الأسبوع من أعلى مستوياته في 20 عاما. ويجعل تراجع الدولار النفط المقوم بالعملة الأميركية أرخص لحائزي العملات الأخرى مما يحسن الطلب.

وكانت السوق قد تلقت دعما من احتمال خفض منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" وحلفائها حصص الإنتاج في اجتماعهم الذي سيعقد في الخامس من أكتوبر.

ويتوقع المحللون خفض الإنتاج لأن مخاوف الطلب المرتبطة بالركود الاقتصادي العالمي المحتمل وارتفاع أسعار الفائدة أثرت على أسعار النفط الخام.

وأنهت أسعار برنت وغرب تكساس الوسيط الربع الثالث من العام بانخفاض كبير نسبته 23 % و25 % على الترتيب.

"ستاندرد آند بورز" و"ناسداك" شهدا أطول سلسلة خسائر فصلية منذ عام 2008

"وول ستريت" تسجل ثالث خسارة فصلية على التوالي بفعل التضخم ومخاوف الركود

بورصة "وول ستريت" شهدت ثالث خسارة فصلية على التوالي

"وكالات": أغلق المؤشر ستاندرد آند بورز 500، جلسة أمس الأول الجمعة على أكبر انخفاض له في سبتمبر خلال عقدين، في نهاية ربع عام مضطرب هيمن عليه ارتفاع تاريخي في التضخم وزيادات حادة في أسعار الفائدة وركود يلوح في الأفق.

وانزلقت المؤشرات الثلاثة الرئيسية بحدة بعد أن كانت سجلت ارتفاعا وجيزا في وقت سابق من الجلسة.

وتكبد المؤشران ستاندرد آند بورز 500 وداو جونز الصناعي خسائر للأسبوع الثالث على التوالي، كما سجلت المؤشرات الثلاثة هبوطا للشهر الثاني تواليا، وفق رويترز.

وفي الأشهر التسعة الأولى من عام 2022، تكبدت وول ستريت ثلاث خسائر فصلية متتالية، وهي أطول سلسلة خسائر لمؤشر ستاندرد آند بورز وناسداك منذ عام 2008 وأطول انخفاض فصلي لمؤشر داو جونز في سبع سنوات.

وتسبب مجلس الاحتياطي الاتحادي في هزة في الأسواق من خلال فرض سلسلة من زيادات أسعار الفائدة الحادة بهدف كبح جماح التضخم المرتفع، وهو ما جعل العديد من المتعاملين في السوق يترقبون صدور البيانات الاقتصادية الرئيسية بحثا عن مؤشرات على نطاق ركود يلوح في الأفق.

وانخفضت أسهم شركة نايكي 12.8 % وتراجعت أسهم كارنيفال للرحلات البحرية 23.3 % على التوالي، بعد أن أصدرتا تحذيرات بشأن ضغوط مرتبطة بالتضخم على هوامش الأرباح.

وهبط المؤشر داو جونز الصناعي 500.1 نقطة، أو 1.71 %، إلى 28725.51 نقطة. ونزل المؤشر ستاندرد آند بورز 500 بواقع 54.85 نقطة، أو 1.51 %، إلى 3585.62 نقطة. وانخفض مؤشر ناسداك المجمع 161.89 نقطة، أو 1.51 %، إلى 10575.62 نقطة.

ومن بين 11 قطاعا رئيسيا على المؤشر ستاندرد آند بورز 500، كانت العقارات هي الرابح الوحيد في حين عانت المرافق والتكنولوجيا من أكبر نسبة خسائر.